المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

جودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل
دراسة تطبيقية بقسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد بالعجيلات

عائشة الهادي أبوعبدالله — kr968sh@gmail.com — **المركز العالي للعلوم الإدارية والمالية**

أحمد عطية محمد — ahmedAtea722@gmail.com — **جامعة الزاوية**

كريمة أبوعجيلة شليق — aishahadei6@gmail.com — **جامعة الزاوية**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتحليل العلاقة بين جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد العجيلات البالغ عددهم (25) فردا، ونظراً لصغر حجم المجتمع تم استخدام أسلوب المسح الشامل، وسيلةً لتجميع البيانات اللازمة للجانب العملي للدراسة، وتم إعداد استمارة استبانة، وبعد توزيعها وتحليلها تبيَّن عدم وجود علاقة بين إدارة البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل، لوجود خلل في مدخلات التعليم الجامعي المتمثلة في البرامج التعليمية وما شهدته من ربكة في إدارتها خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى عدم وجود علاقة بين الفاعلية التعليمية للبرامج ومتطلبات سوق العمل، وهذا يعود إلى جمود المشاريع التنموية، أو الخدمية، أو الاستثمارية التي تستوجب خريجين تلقوا برامج تعليمية ذات فاعلية.

الكلمات الدالة: مخرجات التعليم العالي، جودة مخرجات التعليم العالي، متطلبات سوق العمل.

The quality of higher education outputs and their relationship to the requirements of the labor market: A field study on the Department of Finance and Banking at the Faculty of Economics, Al-Ajeelat

Aisha Al-Hadi Abu Abdullah
Higher Center for Administrative and Financial Sciences
aishahadei6@gmail.com

Ahmed Attia Mohamed
University of Zawia
ahmedAtea722@gmail.com

Karima Abu Ajila Shaliq
University of Zawia
kr968sh@gmail.com

Abstract

The level of quality of higher education outputs and the requirements of the labor market, and to analyze the relationship between the quality of higher education outputs and the requirements of the labor market. The College of Economics, which numbered (25) individuals, and due to the small size of the community, the comprehensive survey method was used, and as a means of collecting data necessary for the practical side of the study. A defect in the inputs of university

education represented in educational programs and the confusion that it witnessed in its management during recent years, in addition to the lack of a relationship between the educational effectiveness of the programs and the requirements of the labor market, and this is due to the stagnation of development, service or investment projects that require graduates who have received effective educational program.

Keywords: Higher education outputs, Quality of higher education outputs, Labor market requirements.

1. المقدمة

من أهم مظاهر ثورة المعرفة، وانتشار المعلوماتية في جميع أنحاء العالم، تحول المجتمعات إلى مجتمعات معرفية بعد أن كانت مجتمعات زراعية ورعوية وصناعية فقط، وظهور ما يعرف باقتصاد المعرفة، فعلى الجامعات مراجعة برامجها الأكاديمية من مناهج وخريجين، حتى تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، ومما لا شك فيه أن العلاقة بين خريجي الجامعات وسوق العمل هي علاقة تبادلية، فكلما كان الخريجون على مستوى عالٍ من المعرفة والإدراك خاصة بمسؤوليتهم تجاه وطنهم، كلما أدى ذلك إلى زيادة إنتاجيتهم، وزيادة الطلب عليهم، وزيادة دخلهم وتحقق طموحهم.

إن المتتبع لحركة التعليم العالي وتطوره في ليبيا يلاحظ التوسع الكبير من حيت الكم في مؤسسات التعليم العالي موزعة على جميع مدن ليبيا، ورغم هذا التطور الذي عرفه التعليم العالي، إلا أن الأهداف الكبرى للسياسة التعليمية لم تتحقق بعد، بسبب صعوبة الاندماج في سياق التنمية والتفاعل مع متغيرات الواقع المحلي والإقليمي والعالمي، وأفضل دليل على ذلك ارتفاع نسبة بطالة الخريجين (زقاوة، 2017: 163).

لذا تركز هذه الدراسة على معرفة مستوى جودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل، بجامعة الزاوية، من خلال الاستطلاع على آراء أعضاء هيئة التدريس بقسم التمويل والمصارف، والدور الذي يمكن أن تسهم به الجامعات الليبية في تحقيق مواءمة برامجها التعليمية مع متطلبات سوق العمل.

2. الدراسات السابقة

- **دراسة كاهي (2011):** تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الأسباب التي تحول دون تطوير مهارات وقدرات الخريجين، والأسباب التي تقف عائقا في عملية تكوينهم الجيد، كما حاولت استطلاع آراء عينة الدراسة تجاه متطلبات سوق العمل، حيث تمحورت إشكالية الدراسة في :هل هناك علاقة بين ما يملكه الخريجون الجامعيون من تكوين مهني وإداري واكتسابهم لمهارات وقدرات وبين ما يتطلبه سوق العمل في بيئة تتسم بالتطور السريع والحاجات المتعددة والمتنوعة.

- **دراسة الظالمي وأخرون، (2012):** استهدفت الدراسة قياس مستوى جودة مخرجات التعليم العالي لتحديد نقاط القوة والضعف فيها، حيث صممت استبانة بثمانية محاور أساسية تمثل أهم مخرجات الجامعة العراقية، وكانت عينة الدراسة مكونة من فئتين، الفئة الأولى من داخل الجامعة، والمتمثلة في هيئة التدريس لبعض الكليات في جامعات الفرات الأوسط، أما الفئة الثانية فهي من خارج الجامعة، وهم مدراء ومسؤلو معظم مؤسسات سوق الشغل في منطقة الفرات الأوسط، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل نتائج العينة. أما عن النتيجة التي تم التوصل إليها خاصة فيما يخص جودة الخريجين، فقد أكدت كلا من فئتي العينة أن جودة المستوى النوعي للخريجين – التي تعد الأكثر أهمية في مخرجات مؤسسات التعليم العالي – هي بمستوى متدنٍ، ورغم أن مسؤولية ذلك ملقاة على عاتق الجامعات، إلا أنها ليست الجهة المقصرة دائما، إذ تعود أسباب ذلك إلى بعض العوامل المؤثرة على قرارات هيئة التدريس في الجامعات وبعضه الآخر يعود إلى التدخل في قرارات الجامعة وتوجهاتها.
- **دراسة المهنكر (2017):** هدفت إلى التعرف على جودة التعليم وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي، من خلال التعرف على أهمية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، و مفهوم الجودة في التعليم، و أثر جودة التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي، والتحديات التي تواجه بلدان المغرب العربي في تحقيق الجودة في نظمها التعليمية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها : ضرورة الاهتمام بكافة مكونات العملية التعليمية من مدخلات وعمليات ومخرجات، وتحديد معايير ومواصفات لكل هذه المكونات، إن بلدان المغرب العربي رغم ما حققته من إنجازات تعليمية، أنها أخفقت في برامجها التنموية العصرية. وما سنته من تشريعات في مجال التنمية المستدامة، ولا زالت تعاني العديد من المشاكل خاصة، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في فلسفة ورؤية النظام التعليمي وتطويرها بما يتوافق مع الغايات الكبرى للمجتمع، ويستجيب لتطوراته.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات المحلية:

سيتم تحديد موقع الدراسة الحالية من خلال عرض أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسات العربية السابقة:

- أوجه تشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها ركزت على دراسة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، كما هدفت إلى دراسة الأبعاد التي يمكن من خلالها تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا.

- تميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تركيزها على دراسة جودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل، وهذا لا نجده في الدراسات السابقة، وإن كان قد أشير إليها بشكل عام في دراسة **(كاهيمبروك، 2011).**

- مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد الباحثون من هذه الدراسة في تحديد مخرجات التعليم العالي خاصة في الشق النظري، أما الجانب التطبيقي فقد ساعدت هذه الدراسة في تحديد عينة الدراسة التي يمكن من خلالها معرفة مستوى الجودة في مخرجات التعلم العالي.

3. مشكلة الدراسة

ظاهرة عدم الربط ما بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل تعد من أكبر تحديات نظم التعليم العالي، فلم تعد شأناً يخص خريجي مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل فقط، بل أصبحت مشكلة تعاني منها الدولة ككل لتأثيرها المباشر على النواحي الاجتماعية والاقتصادية للدولة، من حيث زيادة معدلات البطالة بين خريجي هذه المؤسسات، نتيجة الفجوة الكبيرة بين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ومتطلباته من حيث ضرورة مواكبتها للتطورات بسوق العمل (عبدالمالك وأبوجلالة، 2014: 61). وبات واضحاً اليوم أن سبب الفجوة الكبيرة بين المنظومة الجامعية وسوق العمل هو نوعية التعليم، وضعف المنتوج الجامعي، والدليل على ذلك بطالة الخريجين وضعف مؤهلات الكثير منهم، وعدم التحكم الجيد في المهارات العصرية التي يتطلبها عالم الشغل، ومن جهة أخرى يلاحظ أن خريج الجامعة تصاحبه الكثير من السلبيات التي تطبع سلوكه العام، والتي أصبحت تمثل عقبة أمام أدائه منذ تخرجه والبحث عن العمل (زقاوة، 2017، ص160). وتتحقق جودة مخرجات التعليم عندما تطابق مع حاجات سوق العمل، فالتغيير الدائم في سوق العمل الذي

تفرضه المتغيرات الاقتصادية والسياسية يحتم استدامة العلاقة، وتحقيق هذه الحاجات يقتضي وجود نظام تعليمي يتمتع بمرونة كبيرة لكي يستطيع مواكبة التغييرات المتلاحقة في سوق العمل، وتوفير تسهيلات التعليم والتدريب الملائمة، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال حول المشاركة الإيجابية والفاعلة (الربيعي، 2021: 1).

وحسب تقييم مكاتب الجودة في الجامعات فإن الجامعات الليبية الحكومية تواجه مشاكل متنوعة تتمثل في عدم اهتمام الجامعات بتطوير وربط برامجها الجامعية والعليا بمتطلبات سوق العمل، وعدم الاتصال بمؤسسات التوظيف لمعرفة احتياجاتهم، وعدم وضع آليات لتلمس مشاكل وحاجات المجتمع (الشبه، حدود، 2015: 96). وهناك العديد من الخريجين عاطلون عن العمل بسبب أنه لا يوجد توافق بين تخصصاتهم ومتطلبات سوق العمل، لعدم وجود تنسيق بين قطاعات السوق الليبي وبين جودة البرامج التعليمية التي من المفترض أن يتمتع بها الخريج. وبالنظر إلى أن انتشار الجامعات والمعاهد العالية في كافة ربوع ليبيا والتي تضم عدداً كبيراً من الكليات في جميع التخصصات، أصبحت تعتني بتخريج أكبر عدد من حملة الشهادات أكثر من اهتمامها بنوعية تكوينهم، وتدريبهم، وإعدادهم على مواجهة تحديات سوق العمل، كل هذا كوَّن فجوة بين هذه المخرجات وسوق العمل في ليبيا، الأمر الذي حفز عددًا من الباحثين للوقوف على ما يتطلبه الأمر من وضع وتحديث للآليات التي تعمل على سد هذه الفجوة (الشبه، حدود، 2015: 76).

وبناء على ما سبق ذكره تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهري التالي:

هل توجد علاقة بين جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد بالعجيلات؟

4. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة الآتية:

1. التعرف على مستوى جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
2. تحليل العلاقة بين جودة مخرجات التعليم العالي من خلال أبعاده (إدارة البرامج التعليمية، والفاعلية التعليمية للبرامج) ومتطلبات سوق العمل.
3. تحليل العلاقة بين إدارة البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل.
4. تحليل العلاقة بين الفاعلية التعليمية للبرامج ومتطلبات سوق العمل.

5. أهمية الدراسة

يعد قطاع التعليم العالي أحد أهم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة لما له من دور مهم في بناء الإنسان النموذجي، والرقى بمستوى تدريبه وتعلمه المهارات التي تؤدى إلى زيادة الدخل والابتكار في مجالات البحث العلمي المختلفة، وتكمن أهمية الدراسة الحالية في الجوانب الآتية:

- الأهمية العلمية:

تمثل هذه الدراسة حجر الأساس للكثير من البحوث المستقبلية للبدء في تحديد أوجه القصور التي يعاني منها الخريجون، خاصة عند تقديمهم للحصول على فرص عمل بسوق العمل، كما تعد هذه الدراسة إثراءً للمكتبات العلمية بهذا النوع من البحوث.

- الأهمية العملية:

تفتح هذه الدراسة أفاقًا واسعةً أمام الجامعات لتسليط الضوء على تطوير جودة مخرجاتها من أجل زيادة القيمة المضافة للتعليم العالي والبحث العلمي، ولفت نظر وزارة التعليم العالي على زيادة الاهتمام بمخرجات الجامعات، واكتساب الخريجين المهارات والخبرات التي يستفيد منها الخريجون في سوق العمل.

6. أنموذج الدراسة ومتغيراتها

تتمثل متغيرات الدراسة في الآتي:

1- **المتغير المستقل:** جودة مخرجات التعليم العالي من خلال أبعاده (إدارة البرامج التعليمية، والفاعلية التعليمية للبرامج).

2- **المتغير التابع:** متطلبات سوق العمل.

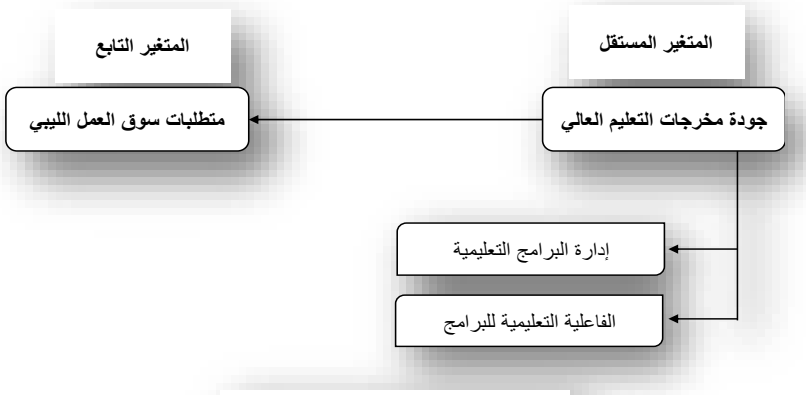

الشكل رقم (1): نموذج خطة البحث

المصدر: إعداد الباحثون بناء على متغيرات خطة البحث

7. فرضيات الدراسة

تمت صياغة الفرضيات بما يتماشى مع مشكلة البحث وأهدافه وذلك على النحو الآتي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة مخرجات التعليم العالي من خلال أبعاده (إدارة البرامج التعليمية، والفاعلية التعليمية للبرامج) ومتطلبات سوق العمل.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفاعلية التعليمية للبرامج ومتطلبات سوق العمل.

8. حدود الدراسة

يمكن عرض نِطاق الدِّراسة على النحو الآتي:

1. الحدود الموضوعية: اقتصر هذ البحث على دراسة جودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل في دولة ليبيا.

2. الحدود المكانية: مكان تطبيق هذه الدراسة في كلية الاقتصاد العجيلات.

3. الحدود البشرية: شملت هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس بقسم التمويل بكلية الاقتصاد العجيلات.

4. الحدود الزمنية: أجريت الدراسة بالمدة من (2021/4/4 **إلى** 2021/10/15).

9. مصطلحات الدراسة

- **مخرجات التعليم العالي:** مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن يتقنها المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة) الدلو، 2017: 52).
- **جودة مخرجات التعليم العالي:** ويقصد بجودة مخرجات التعليم العالي: تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية، قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعد ملائمة، أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية) داغر وآخرون، 2016: 4).

- **الجودة في التعليم:** هي عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير والمستويات المتفق عليها لكفاءة النظام التعليمي وفاعليته بمختلف عناصره (المدخلات، العمليات، المخرجات، البيئة) ، بما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية (الخميسي،2007: 52).
- **تعرف المخرجات التعليمية:** بأنها نتيجة التعليم والتدريب المهني، حيث يكتسب الناس مهاراتٍ ومعارف وفهمًا أكثر ممَّا كانوا يملكون في السَّابق، وبذلك تمثل مخرجات التعليم والتدريب المهني القيمة المضافة لعملية التعليم والتدريب (بافضل والغامدي، 2015: 5).
- **سوق العمل:** ويعرّف سوق العمل بأنه: المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات، والأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة أو من الشباب حديثي التخرج (الطلاع، 2005: 13).

10. الجانب النظري للدراسة

1.10 مفهوم الجودة

تعرف الجودة بأنها مجموعة الخصائص الواجب توافرها في واقع الإعداد ويشمل (المدخلات، العمليات، المخرجات)، التي تلبي احتياجات كافة عناصر واقع الإعداد، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (الهسي، 2012: 35).

2.10 الجودة في التعليم

إنها عملية استراتيجية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم، وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين، واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسين المستمر للمنظمة (الطائي العبادي،2008: 12)، وتعرف الجودة الشاملة في التعليم بأنها فلسفة شاملة للحياة والعمل في المؤسسات، وأسلوب في الممارسة الإدارية بهدف الوصول إلى التعليمية، وتحديد التحسين المستمر لعمليات التعليم والتعلم، وتطوير مخرجات التعليم على أساس العمل الجماعي، بما يضمن رضا الأساتذة، والطلبة، وأولياء الأمور، وسوق العمل (علوان، قاسم، 2007: 10).

وينظر (عشيبة،2000: 12) إلى الجودة في التعليم على أنها مجموعة المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية، سواء منها ما يتعلق بالمدخلات، أو العمليات، أو المخرجات

التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته، ورغبات المتعلمين وحاجاتهم، وتحقيق تلك المعايير من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية.

ومن وجهة نظر (الخميسي، 2007: 5) فإن الجودة في التعليم هي عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير والمستويات المتفق عليها لكفاءة النظام التعليمي وفاعليته بمختلف عناصره (المدخلات، العمليات، المخرجات، البيئة) بما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية.

ومن وجهة نظر (سوسن والزيادي، 2008: 92) فإن إدارة الجودة الشاملة في التعليم هي "جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين المنتج التعليمي بما يتناسب مع رغبات المستفيدين، ومع قدراتهم وسماتهم المختلفة".

وبناء عليه يمكن تعريف الجودة في التعليم بأنها: استراتيجية متكاملة للتطوير المستمر وصولا إلى المعايير المعتمدة من قبل المؤسسة التعليمية، فهي مسؤولية جميع عناصر العملية التعليمية في المؤسسة، من طلبة، وأساتذة، وموارد مادية ومالية، وقيادات إدارية، تشترك جميعها في تحقيق أهداف هذه المؤسسة.

3.10 جودة التعليم العالي

أصبحت الجودة في المؤسسات التعليمية تحظى باهتمام كبير، لدورها في التحسين المستمر، فهي استراتيجية عمل تسهم في تقديم المنتجات والخدمات لإرضاء الزبون، وتلبي توقعاته ورغباته، حيث تعرف بأنها "جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين المنتج التعليمي بما يتناسب مع رغبات المستفيدين، ومع قدراتهم وسماتهم المختلفة" (مجيد والزيادي،2008: 2)، كما يرى الخميسي، 2007: 13) أن الجودة في التعليم هي عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير والمستويات المتفق عليها لكفاءة النظام التعليمي، وفاعليته بمختلف عناصره (المدخلات، العمليات، المخرجات، والبيئة) بما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام، وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية (الطلبة، والمجتمع).

4.10 مفهوم سوق العمل

يُعَبَّرُ عن سوق العمل بأنه الوسط الذي تتفاعل فيه عوامل متعددة تؤثر في حالة التوظف، فهو المكان الذي يظهر فيه عرض العمل والطلب عليه، ومن خلاله تتضح اختلافات الأجور أو ساعات العمل، وغيرها

من ظروف تشغيل العمال، كما يُعرَّف أيضا سوق العمل بأنه المكان الذي يقوم فيه العاملون أو الباحثون عن العمل بعرض خدماتهم في ضوء مؤهلاتهم وخبراتهم، كما يقوم فيه أصحاب الأعمال باستخدام واستثمار هذه الخدمات مقابل شروط وظروف معروفة يتم الاتفاق عليها (ربيعة الأسطى، 2009: 33).

يستند مفهوم سوق العمل في آلية عملية على جانبي العرض والطلب، جانب العرض من الوظائف والمهن والأعمال الشاغرة والمعروضة من قبل مختلف المؤسسات العامة والخاصة، وجانب الطلب من الباحثين عن العمل (المسماري، عاشور عمر، 2008: 7).

خطوات الإعداد لسوق العمل: يشير (الحوات، 2007) إلى خطوات الإعداد لسوق العمل وهي:

1. تحديد فلسفة الاقتصاد وأهدافه في المدي القريب والبعيد.
2. تحديد طبيعة سوق العمل وحجمه واحتياجاته الكمية والنوعية في فترة زمنية معينة.
3. تحريك الهيكل الاقتصادي بحيث ينمو ويؤدي هذا النمو إلي فتح فرص عمل جديدة.
4. إضفاء الكثير من المرونة على القوانين الاقتصادية، وخاصة المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن من خصائص سوق العمل التطور السريع، والقدرة على أستعاب المستحدثات والتطورات التكنولوجية، والتحول إلى سوق عالمية مفتوحة لمهن مستحدثة إلكترونية ومعلوماتية، ومعرفية، واتصالات تتطلب مهارات فنية، وتقنية، وذهنية عالية الكفاءة.

11. الجانب العملي للدراسة

1.11 منهجية الدراسة

لغرض إنجاز الدراسة وتحقيق أهدافها، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، ولتغطية الجانب النظري لموضوع الدراسة ركزت على استقراء ومراجعة الأدبيات السابقة المنشورة من خلال الاطلاع على بعض الكتب، والدوريات، والرسائل المنشورة، والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة باللغتين العربية والأجنبية، إضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من خلال الاستبانة المعدة لغرض جمع البيانات الميدانية، وتحليلها إحصائياً لاختبار صحة الفرضيات.

2.11 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد العجيلات، البالغ عددهم (25) فردا، ونظراً لصغر حجم المجتمع تم استخدام أسلوب المسح الشامل لجميع المفردات، وهذه الدراسة تم تطبيقها على أعضاء هيئة التدريس بقسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد العجيلات، وذلك بسبب الظروف الحالية التي تمر بها البلاد، والوضع الوبائي لجائحة كورونا، إذ لم نتمكن من التواصل مع باقي الأقسام، وتم اعتماد قسم التمويل بحكم أن جميع أعضاء هيئة التدريس متجانسون، وباعتبار أن المجتمع متجانس في جميع أقسام الكلية، كقسم الإدارة والمحاسبة والعلوم السياسية، أي نظراً لقرب التجانس بين المجتمع تم اختيار قسم واحد وهو التمويل والمصارف. والجدول التالي يوضح عدد استمارات الاستبانة الموزعة والمسترد منها.

جدول (1) استمارات الاستبيان الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات غير المستردة	نسبة الاستمارات غير المستردة	عدد الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل	نسبة الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل
25	7	%28	18	%72

3.11 أداة الدراسة

لتطبيق الدراسة الميدانية قام الباحثون بإعداد استبانة تتماشى مع مشكلة البحث وأهدافه وفرضياته، بحيث تغطي كافة متغيرات البحث، حتى تتمكن من تحليلها، والتوصل إلى نتائج لإثبات صحة فرضيات البحث أو عدم أثباتها.

واشتملت في المحور الأول على العبارات المتعلقة بجودة مخرجات التعليم العالي بأبعادها (إدارة البرامج التعليمية، الفاعلية التعليمية للبرامج)، بينما اشتمل المحور الثاني على العبارات المتعلقة بـ(متطلبات مؤسسات سوق العمل)، ووضع الباحثون (71) عبارة تتعلق بجودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل، وقد تم استخدام الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق على الإطلاق)، ودرجتان للإجابة (غير موافق)، وثلاث درجات للإجابة (غير متأكد)، وأربع درجات للإجابة (موافق)، وخمس درجات للإجابة (موافق على الإطلاق)،

وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5)، والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول (2) ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الإجابة

الإجابة	غير موافق على الإطلاق	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق على الإطلاق
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 – أقل من 1.8	1.8 - أقل من 2.6	2.6 – أقل من 3.4	3.4 – أقل من 4.2	4.2 – 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

4.11 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزم للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل ومعالجة البيانات المتحصل عليها من توزيع الاستبانة بعد القيام بعملية تفريغها وتهيئتها لعملية التحليل، وذلك وفق الأساليب الإحصائية الآتية:

1- المتوسط الحسابي: يوضح القيمة التي تتمركز حولها الإجابات.

2- الانحراف المعياري: هو من مقاييس التشتت التي تُوضح مدى تباعد القيم وتشتتها عن بعضها.

3- صدق الاتساق البنائي.

4- معامل ألفا كرونباخ للثبات.

5- اختبار كولوجروف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) لاختبار اعتدالية البيانات، الذي يوضح أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

6- اختبار العينة الأحادية (One-Sample t -test) لدراسة دلالة المتوسطات، ومعرفة أي الفقرات إيجابية (موافقة)، وأي الفقرات سلبية (عدم موافقة) وفقاً للبيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي.

7- معامل ارتباط بيرسون: وهو يقيس مدى وجود علاقة خطية بين متغيرين، وتتراوح قيمته بين (1+، 1) ، فالإشارة السالبة تدل على ارتباط عكسي، والموجبة تدل على الارتباط الطردي، وكُلما اتجهت القيمة نحو

الواحد الصحيح كانت أقوى، وكُلما اتجهت نحو الصفر كانت أضعف، واستخدم لإيجاد درجة الاتساق بين فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه، والفقرات مع الاستبانة ككل.

5.11 صدق وثبات أدارة الدراسة

أ) صدق المحتوى (الصدق الظاهري)

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري الذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها.

وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ب) صدق الاتساق الداخلي

بينت النتائج في الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت من أجله.

جدول (3) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	إدارة البرامج التعليمية	19	0.961	0.000**
2	الفاعلية التعليمية للبرامج	40	0.924	0.000**
3	متطلبات مؤسسات سوق العمل	12	0.465	0.002**

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

يوضح الجدول رقم (3) أن معاملات الارتباط بيرسون لجميع محاور الاستبانة تدل على علاقات طردية، وكان أعلى معامل ارتباط محور إدارة البرامج التعليمية بقيمة (0.961)، ويليه محور الفاعلية التعليمية للبرامج بارتباط بلغت قيمته (0.924)، ثم جاء محور متطلبات مؤسسات سوق العمل بارتباط قدره (0.465)، وجميع معاملات الارتباط لها دلالة إحصائية عند مستوى (0.01).

ج) ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة النتائج نفسها لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة (Sekaran.U,.2006 : P311).

وقد اتبع الباحثون في هذه الدراسة القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يأتي:

6.11 تحليل معامل كرونباخ ألفا

من خلال استخدام هذا المعامل تكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60%، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60% إلى أقل من 70%)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70% إلى أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي 80% فإن ذلك يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من 100% تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

أما فيما يتعلق بنتائج ثبات محاور أداة هذه الدراسة فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمحاور متغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (4): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	إدارة البرامج التعليمية	19	%67.2
2	الفاعلية التعليمية للبرامج	40	%80.5
3	متطلبات مؤسسات سوق العمل	12	%69
	إجمالي المحاور	71	%85.5

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (4)، أن قيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة تتراوح من قيم معاملات مقبولة إلى قيم معاملات جيدة، وكذلك جاءت قيمة ألفا لجميع الفقرات (الاستبانة ككل)، بنسبة(85.5%)، وهي قيمة ثبات ممتازة ومقبولة في العرف الإحصائي.

7.11 اختبار التوزيع الطبيعي

لاختبار طبيعة التوزيع لمتغيرات الدراسة، قمنا بإخضاع هذه المتغيرات لاختبار كولوموغروف سمرنوف (Kolomgorov-Smirnov) وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالي:

جدول (5) يوضح اختبار (Kolmogorov–Smirnov) لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المحـاور	Kolmogorov–Smirnov		
	Statistic	N	Sig.
إدارة البرامج التعليمية	0.134	18	0.111*
الفاعلية التعليمية للبرامج	0.232	18	0.200*
متطلبات مؤسسات سوق العمل	0.180	18	0.127*

بينت النتائج الموضحة في جدول رقم (5) أن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع محاور الدراسة أكبر من مستوي الدلالة 0.05، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المحاور يتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يتم استخدام الاختبارات المعملية لاختبار فرضيات الدراسة.

12. تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

1.12 اختبار الفرضية الأولى

تنص على ألا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (تحديد مستوى جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي) باستخدام التحليل الوصف الإحصائي.

لتحديد اتجاه الإجابات تم تحديد طول المدة بـ (0.8) وحدة، وهذا الطول ناتج عن قسمة (4) على (5) وفقاً للآتي: (1 – 1.79) يكون اتجاه الإجابة غير موافق بشدة، (1.8 – 2.6) يكون اتجاه الإجابة غير موافق، (2.6 – 3.39) يكون اتجاه الإجابة محايد، (3.4 – 4.19) يكون اتجاه الإجابة بموافق، (4.2 – 5) يكون اتجاه الإجابة بموافق بشدة.

ولتحديد مدى الاتفاق على إجمالي كل محور من محاور الدراسة، فقد تم استخدام اختبار(One Sample T–Test)، فيكون المحور مرتفعاً لأفراد العينة، أي أنهم متفقون على فقرات المجال إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3)، ويكون المحور منخفضاً لأفراد العينة، أي أنهم غير متفقين على فقرات المجال إذا كانت قيمة الدلالة

الإحصائية للاختبار أقل من (0.05)، وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من قيمة المتوسط المعياري (3)، أو كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

التحليل الوصفي لمحور جودة مخرجات التعليم العالي:

نتائج التحليل الوصفي لجودة مخرجات التعليم العالي بأبعادها المستخدمة في هذه الدراسة وهي (إدارة البرامج التعليمية، الفاعلية التعليمية للبرامج).

أ- **إدارة البرامج التعليمية:** الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي للبعد الأول وهو إدارة البرامج التعليمية.

يتضح من الجدول رقم (6) أدناه أن أعلى متوسط حسابي جاء للعبارة (يوجد هيكل تنظيمي معلن لإدارة البرنامج)، بمتوسط حسابي قدره (4.11)، وبانحراف معياري (0.900)، في حين تحصلت العبارة (يتم نشر الأهداف داخل وخارج المؤسسة)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (2.94)، وبانحراف معياري (0.639).

ولتحديد مستوى إدارة البرامج التعليمية، فإن النتائج في الجدول رقم (7) أظهرت أن متوسط الاستجابة (3.50)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.5)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى إدارة البرامج التعليمية في الكلية قيد الدراسة كان مرتفعاً، وهذا يعني أن هناك اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور.

جدول (6): نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبعد الأول إدارة البرامج التعليمية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
1	تتفق رسالة البرنامج مع رسالة المؤسسة المعتمدة.	4.06	0.938	مرتفعة
2	تنشر الرسالة من خلال الوسائل داخل وخارج المؤسسة.	3.00	0.686	متوسطة
3	توجد آليات رسمية محددة للمراجعة الدورية الرسالة.	3.83	0.786	مرتفعة
4	يشارك فريق إعداد برنامج في صياغة أهدافه المخططة.	3.44	0.511	متوسطة
5	يتم نشر الأهداف داخل وخارج المؤسسة.	2.94	0.639	متوسطة
6	هناك معايير معتمدة وضعت لاختيار منسق البرنامج.	3.67	0.840	مرتفعة
7	ما طبيعة إسهامات مجالس الكلية في اتخاذ القرارات الخاصة بالبرنامج.	3.61	0.850	مرتفعة
8	يوجد هيكل تنظيمي معلن لإدارة البرنامج.	4.11	0.900	مرتفعة
9	كفاية وكفاءة أعضاء الجهاز الإداري للبرنامج.	3.39	0.502	متوسطة
10	يوجد أقسام متخصصة تقدم خدمات الدعم للبرنامج.	3.44	1.097	مرتفعة

11	هناك قواعد بيانات للبرنامج يتم تحديث هذه القواعد.	3.17	0.786	متوسطة
12	يوجد نظام لحفظ وتداول واستدعاء الوثائق يدعم البرنامج في تحقيق أهدافه.	3.89	0.758	مرتفعة
13	حجم التمويل المتاح للبرنامج كاف لتحقيق رسالته وأهدافه.	3.17	0.383	متوسطة
14	هناك إجراءات متبعة لتحديد أوليات بنود الميزانية المخصصة للبرنامج.	3.89	0.758	مرتفعة
15	كفاية قاعات التدريس لاحتياجات البرنامج وملائمتها للعملية التعليمية.	3.00	0.594	متوسطة
16	كفاية المعامل الفنية الداعمة لتحقيق أهداف البرنامج.	3.39	0.916	متوسطة
17	يتوافر المناخ الصحي في المباني والمعامل المخصصة للبرنامج من التهوية، والإضاءة الطبيعية، والنظافة.	3.39	0.778	متوسطة
18	إتاحة المراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بالبرنامج وتكنولوجيا المعلومات للفئات المختلفة المستهدفة.	3.50	0.618	مرتفعة
19	الحاسبات الآلية متاحة لطلاب البرنامج .	3.61	0.502	مرتفعة

جدول رقم (7) نتائج اختبار (One Sample t- test) لمحور إدارة البرامج التعليمية

المحور	**المتوسط الحسابي**	**الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري**	**الانحراف المعياري**	**القيمة الاحصائية t- test**	**قيمة الدلالة الإحصائية**	**معنوية الفروق**	**المستوى**
إدارة البرامج التعليمية	3.50	0.5	0.231	64.182	0.000	معنوية	مرتفع

ب- الفاعلية التعليمية للبرامج: الجدول التالي يوضـــح نتائج التحليل الوصـــفي للبعد الثاني وهو "الفاعلية التعليمية للبرامج".

يتضح من الجدول رقم (8) أدناه أن أعلى متوسط حسابي جاء للعبارة (يوجد نظام معتمد لتقييم فاعلية الإرشاد الأكاديمي)، بمتوسط حسابي قدره (4.17)، وبانحراف معياري قدره (0.786)، في حين تحصلت العبارة (مكونات هيكل البرنامج الحالي تحقق مواصفات الخريج المخططة للبرنامج)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (3.06) وبانحراف معياري قدره (0.639).

جدول (8): نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبعد الثاني "الفاعلية التعليمية للبرامج"

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
1	تحديد مواصفات الخريج طبقا للاحتياجات الفعلية للمجتمع.	3.22	0.732	متوسطة
2	يتم مراجعة مواصفات الخريج وفقا للتغيرات المجتمعية.	3.78	0.808	مرتفعة
3	تتبنى الكلية المعايير القومية الأكاديمية وتلتزم بتطبيقها في البرنامج.	3.56	0.784	مرتفعة
4	تتفق هذه المعايير مع رسالة وأهداف البرنامج.	3.67	0.840	مرتفعة
5	مكونات هيكل البرنامج تحقق مواصفات الخريج المخططة للبرنامج.	3.06	0.639	متوسطة
6	يوجد توصيف معتمد للبرنامج.	3.61	0.916	متوسطة
7	تتوافق مخرجات التعلم المستهدفة للبرنامج مع المعايير الأكاديمية.	3.33	0.594	متوسطة
8	شاركت الأقسام العلمية ذات الصلة في تصميم البرنامج.	3.50	0.786	مرتفعة
9	يوجد توصيف معتمد للمقررات الدراسية.	3.78	0.732	مرتفعة
10	تتفق محتويات المقررات مع مخرجات التعلم المستهدفة لهذه المقررات.	3.28	0.826	متوسطة
11	يتم الأخذ في الاعتبار المعارف والبحوث الحديثة عند تطوير البرنامج.	3.44	0.616	مرتفعة
12	توجد سياسات معتمدة للتعليم والتعلم تتفق وطبيعة البرنامج.	3.50	0.857	مرتفعة
13	يتم مراجعة سياسات التعليم والتعلم دورياً في ضوء نتائج الامتحانات، ونتائج استقصاء أراء للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس.	3.33	0.594	متوسطة
14	تحتوى المقررات الدراسية على مجالات معينة لتنمية التعلم الذاتي.	3.33	0.594	متوسطة
15	تحتوى طرق التدريس على أساليب معينة لتنمية التعلم الذاتي.	3.56	0.511	مرتفعة
16	يتم تصميم وتوصيف برامج تدريبية وفقاً للاحتياجات الفعلية للطلاب.	3.17	0.514	متوسطة
17	توجد معايير معتمدة ومعلنة لتحديد أعداد الطلاب المقبولين بالبرنامج.	3.94	0.725	مرتفعة
18	يوجد نظام للإرشاد الأكاديمي للطلاب المسجلين بالبرنامج.	3.56	0.784	مرتفعة
19	يوجد نظام معتمد لتقييم فاعلية الإرشاد الأكاديمي.	4.17	0.786	مرتفعة
20	توجد برامج لدعم الطلاب المتميزين دراسيا.	3.39	0.502	متوسطة
21	توجد برامج لدعم الطلاب المتعثرين دراسيا.	3.61	0.698	مرتفعة
22	يتم قياس رضا الطلاب نحو فاعلية البرنامج التعليمي.	3.11	0.676	متوسطة
23	أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة كاف لتغطية متطلبات العملية التعليمية للبرنامج.	3.56	0.616	مرتفعة
24	ملاءمة التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس لمقررات البرنامج.	3.00	0.594	متوسطة
25	هناك خطط معتمدة لتنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في أساليب التعليم والتعلم الحديثة.	3.94	0.639	مرتفعة
26	هناك آليات معتمدة لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة.	3.06	0.873	متوسطة
27	يتم قياس رضا أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.	3.78	0.808	مرتفعة

28	يوجد نظام لتقويم مخرجات تعلم الطلاب.	3.11	0.900	متوسطة
29	يتم تطبيق أساليب التقويم المستمر لقياس المهارات المختلفة المستهدفة من البرنامج.	3.50	0.857	مرتفعة
30	هناك ملف لمتابعة أداء الطالب (نتائج الاختبارات التحريرية والشفوية والعملية، مشروع التخرج).	3.83	0.707	مرتفعة
31	يتم الاستفادة من نتائج تقويم مخرجات تعلم الطلاب وتظلماتهم في عملية تطوير البرنامج وأساليب التعليم والتعلم.	3.28	0.826	متوسطة
32	توجد خطة معتمدة ومعلنة لتعزيز وتطوير البرنامج.	3.83	0.514	مرتفعة
33	تم اتباع إجراءات إدارة وتعزيز الجودة في البرنامج.	3.61	0.850	مرتفعة
34	تشتمل إجراءات الجودة علي مراجعة التقارير الدورية للبرنامج والمقررات الدراسية.	3.56	0.922	مرتفعة
35	هناك أساليب متبعة لتقييم مردود عملية التعزيز والتطوير.	3.22	0.428	متوسطة
36	هناك معدلات للتخرج.	3.72	0.669	مرتفعة
37	يوجد معدلات للتوظيف من خريجي البرنامج.	3.00	0.686	متوسطة
38	هناك معدلات للتسجيل في الدراسات العليا من خريجي البرنامج.	3.83	0.514	مرتفعة
39	توفر مقررات لتنمية القدرات الابتكارية في التطبيق العملي بما في ذلك مشروع التخرج.	3.06	0.236	متوسطة
40	هناك استقصاء مستوى كفاءة الخريجين في المنظمات التي يعملون بها.	3.67	0.594	متوسطة

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار (One Sample t- test) لبعد الفاعلية التعليمية للبرامج.

جدول رقم (9) نتائج اختبار (One Sample t- test) لمحور الفاعلية التعليمية للبرامج

		الفرق بين متوسط		القيمة الإحصائية			
المحور	**المتوسط الحسابي**	**الفقرة والمتوسط المعياري**	**الانحراف المعياري**	**t-test**	**قيمة الدلالة الإحصائية**	**معنوية الفروق**	**المستوى**
الفاعلية التعليمية للبرامج	3.48	0.48	0.245	60.075	0.000	معنوية	مرتفع

ولتحديد مستوى الفاعلية التعليمية للبرامج، أظهرت النتائج في الجدول رقم (9) أن متوسط الاستجابة كانت (3.48)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.48)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى الفاعلية التعليمية للبرامج في الكلية قيد الدراسة كان مرتفعاً، وهذا يعني أن هناك اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور.

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار (One Sample t- test) لمحور جودة مخرجات التعليم العالي.

جدول رقم (10) نتائج اختبار (One Sample t- test) لمحور جودة مخرجات التعليم العالي

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية T- Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
جودة مخرجات التعليم العالي	3.48	0.48	0.234	63.190	0.000	معنوية	مرتفع

لتحديد مستوى جودة مخرجات التعليم العالي، بينت النتائج في الجدول رقم (10) أن متوسط الاستجابة (3.48)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.48)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى جودة مخرجات التعليم العالي في الكلية قيد الدراسة كان مرتفعاً، وهذا يعني أن هناك اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور.

التحليل الوصفي لمحور متطلبات سوق العمل

الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي للمحور "متطلبات مؤسسات سوق العمل".

جدول (11) نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور متطلبات مؤسسات سوق العمل

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
1	المستوى العلمي للخريجين في مجال التخصص المطلوب.	2.72	0.575	متوسطة
2	يمتلك الخريجون المعارف والمهارات الضرورية للقيام.	3.33	0.485	متوسطة
3	لديهم القدرة على استخدام تقنية المعلومات الحديثة .	2.78	0.732	متوسطة
4	مستوى خبرتهم العملية تكون جيدة .	3.17	0.383	متوسطة
5	يجب أن يتمتع الخريج بمستوي لغة إنجليزية جيد .	3.33	0.686	متوسطة
6	يجب أن يتمتع الخريج بالقدرة على كتابة تقارير العمل .	3.06	0.802	متوسطة
7	يجب أن يتمتع الخريج بالقدرة على العمل في فريق.	3.17	0.383	متوسطة
8	يجب أن يمتلك الخريجين المهارات الإدارية والقدرة على إدارة الوقت.	3.33	0.485	متوسطة
9	يتمتع الخريج بتقبل التوجيه من قبل رؤسائهم في العمل .	3.33	0.461	متوسطة
10	يفضل أن يتمتع الخريج بالالتزام بأخلاقيات المهنة .	3.28	0.502	متوسطة
11	يجب أن يكون لدى الخريج القدرة على التواصل والابتكار.	3.39	0.461	متوسطة
12	يجب أن يكون الخريجون لديهم القدرة على التعامل مع المشكلات وحلها وتحمل أعباء العمل.	3.28	0.561	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (11) أن أعلى متوسط حسابي جاء للعبارة (يجب أن يكون لدى الخريج القدرة على التواصل والتطوير والابتكار)، بمتوسط حسابي قدره (3.39)، وبانحراف معياري قدره (0.461)، في حين تحصلت العبارة (المستوى العلمي للخريجين في مجال التخصص المطلوب)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (2.72) وبانحراف معياري (0.575).

ولتحديد مستوى متطلبات مؤسسات سوق العمل الليبي الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (12) نتائج اختبار (One Sample t- test) لمحور متطلبات مؤسسات سوق العمل

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية t–test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
متطلبات مؤسسات سوق العمل	3.20	0.2	0.266	50.983	0.000	معنوية	مرتفع

أظهرت نتائج التحليل في الجدول رقم (12) أن متوسط الاستجابة (3.20)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.2)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى متطلبات مؤسسات سوق العمل جاء مرتفعاً، وهذا يعني أن هناك اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور.

2.12 اختبار الفرضية الثانية

تنص على (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة مخرجات التعليم العالي من خلال أبعاده "إدارة البرامج التعليمية، والفاعلية التعليمية للبرامج" ومتطلبات سوق العمل).

تم استخدام ارتباط (بيرسون) لاختبار جوهرية العلاقة بين جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات مؤسسات سوق العمل، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة، وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05).

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهرية العلاقة بين جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات مؤسسات سوق العمل، أي تكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من(0.05).

جدول رقم (13) الارتباط بين جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات مؤسسات سوق العمل

المتغير	متطلبات مؤسسات سوق العمل	
جودة مخرجات التعليم العالي	قيمة معامل الارتباط	0.270
	قيمة الدلالة الإحصائية	0.279
	عدد المشاهدات	18

القيمة غير ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

بينت النتائج في الجدول رقم (13) إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات مؤسسات سوق العمل، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.270)، وتشير إلى ارتباط ضعيف في العلاقة بين المتغيرين، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية 0.279، وهي أكبر من 0.05، وتشير إلى عدم معنوية هذه العلاقة، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة، وقبول الفرضية العدمية الرئيسة التي تنص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى جودة مخرجات التعليم العالي (إدارة البرامج التعليمية، والفاعلية التعليمية للبرامج) ومتطلبات مؤسسات سوق العمل ".

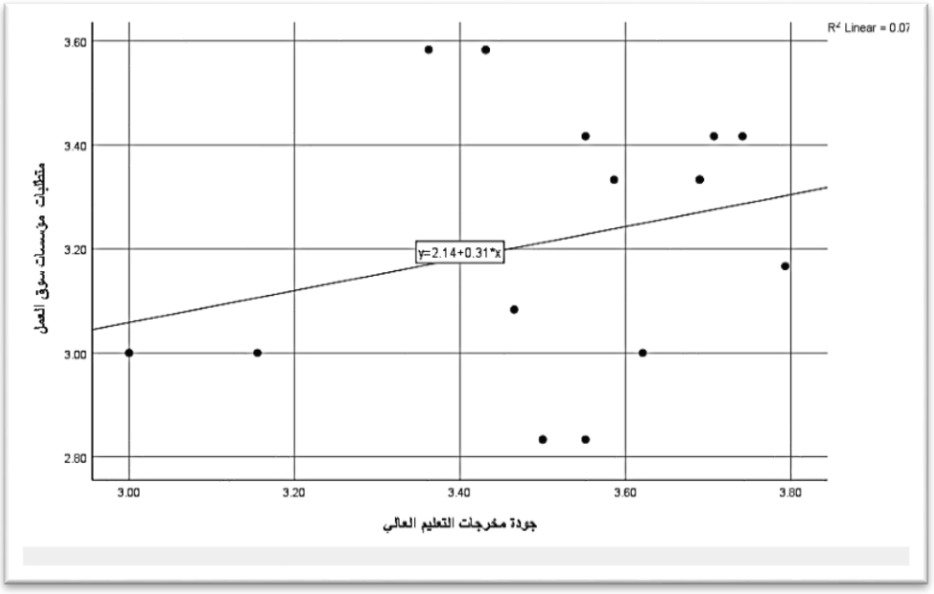

شكل (2) يوضح العلاقة بين جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات مؤسسات سوق العمل

3.12 اختبار الفرضية الثالثة

التي تنص على (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل).

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهرية العلاقة بين إدارة البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل، أي تكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

جدول رقم (14) الارتباط بين إدارة البرامج التعليمية ومتطلبات مؤسسات سوق العمل

المتغير	متطلبات مؤسسات سوق العمل	
إدارة البرامج التعليمية	قيمة معامل الارتباط	0.290
	قيمة الدلالة الإحصائية	0.243
	عدد المشاهدات	18

ا

لقيمة غير ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

بينت النتائج في الجدول رقم (14) وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين إدارة البرامج التعليمية ومتطلبات مؤسسات سوق العمل، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.290)، وهو ارتباط ضعيف في العلاقة بين المتغيرين، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية 0.243، وهي أكبر من 0.05، وتشير إلى علاقة غير معنوية، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية العدمية التي تنص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة البرامج التعليمية ومتطلبات مؤسسات سوق العمل "، والشكل التالي يوضح هذه العلاقة:

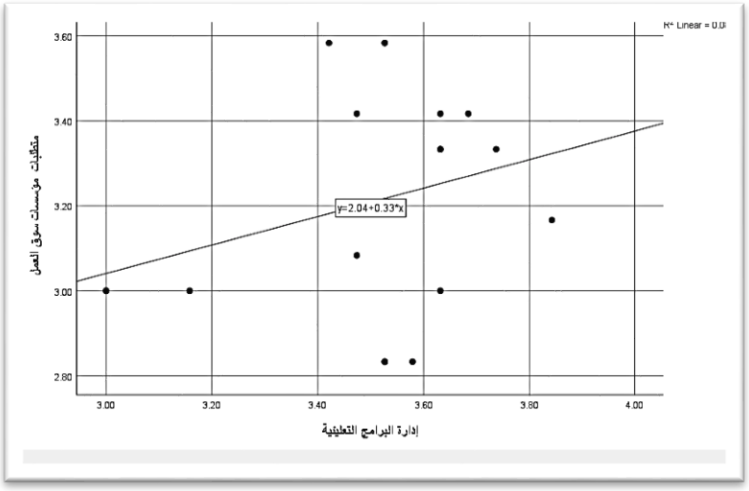

أخر

الشكل رقم (3) يوضح العلاقة بين إدارة البرامج التعليمية ومتطلبات مؤسسات سوق العمل

4.12 اختبار الفرضية الرابعة

التي تنص على (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفاعلية التعليمية للبرامج ومتطلبات سوق العمل).

اختبار صحة الفرضية تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهرية العلاقة بين الفاعلية التعليمة للبرامج ومتطلبات سوق العمل، أي أن العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

جدول(15) الارتباط بين الفاعلية التعليمية للبرامج ومتطلبات مؤسسات سوق العمل

المتغير	متطلبات مؤسسات سوق العمل	
الفاعلية التعليمية للبرامج	قيمة معامل الارتباط	0.249
	قيمة الدلالة الإحصائية	0.319
	عدد المشاهدات	18

القيمة غير ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

بينت النتائج في الجدول رقم (15) وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين الفاعلية التعليمية للبرامج ومتطلبات مؤسسات سوق العمل، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.249)، وهو ارتباط ضعيف في العلاقة بين المتغيرين، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية 0.319، وهي أكبر من 0.05، وتشير إلى علاقة غير معنوية، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية العدمية التي تنص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفاعلية التعليمية للبرامج ومتطلبات مؤسسات سوق العمل "، والشكل التالي يوضح هذه العلاقة:

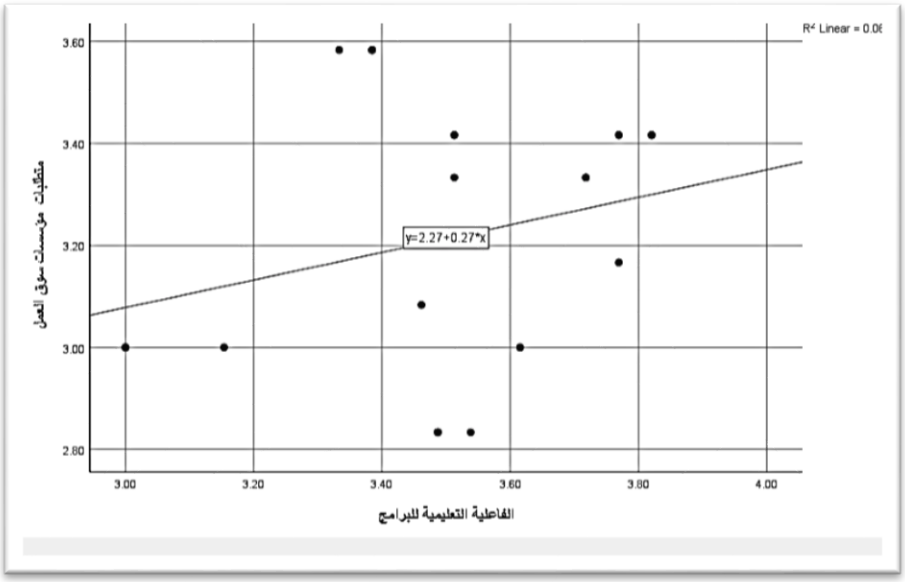

شكل (4) يوضح العلاقة بين الفاعلية التعليمية للبرامج ومتطلبات مؤسسات سوق العمل

5.12 نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

من خلال ما توصلت إليه الدراسة، نجد أن هناك ترابط أكيد مع الدراسات السابقة، حيث اتفقت هذه الدراسة مع كل من دراسة كاهي (2011)، ودراسة الظالمي (2012) على تطوير المهارات والقدرات بنسبة للخريجين، وبما يتناسب وسوق العمل في بلدان المغرب العربي، كما ارتبطت مع دراسة المهنكر (2017) وركزت على أهميه كل من الطالب، والمدرس، والمنهج الدراسي بما يخدم سوق العمل، وأكدت على دور الجامعات والكليات لتطوير جودة التعليم بما يناسب سوق العمل في بلدان المغرب العربي.

13. النتائج والتوصيات

1.13 النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، يمكن ذكرها كما يلي:

1. مستوى إدارة البرامج التعليمية في الكلية قيد الدراسة كان مرتفعاً.
2. مستوى الفاعلية التعليمية للبرامج في الكلية قيد الدراسة كان مرتفعاً.
3. مستوى متطلبات سوق العمل كان مرتفعاً.

4. مستوى جودة مخرجات التعليم العالي بأبعادها (إدارة البرامج التعليمية، والفاعلية التعليمية للبرامج) بالكلية قيد الدراسة كان مرتفعاً.
5. عدم وجود علاقة بين إدارة البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل نتيجة وجود خلل في مدخلات التعليم الجامعي المتمثلة في البرامج التعليمية وما شهدته من ربكة في إدارتها خلال السنوات الأخيرة.
6. عدم وجود علاقة بين الفاعلية التعليمية للبرامج ومتطلبات سوق العمل، وهذا يعود إلى جمود المشاريع التنموية، أو الخدمية، أو الاستثمارية التي تستوجب خريجين تلقوا برامج تعليمية ذات فاعلية.
7. عدم وجود علاقة بين جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بسبب تخريج أعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل، وفي الوقت نفسه عدم قدرة سوق العمل على مواكبة أعداد الخريجين في مختلف التخصصات.

ثانياً: التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة إقامة اللقاءات بين مؤسسات التعليم العالي والهيئات والشركات العامة والخاصة، التي تمثل سوق العمل لتدارس الموضوعات المتعلقة بسد الفجوة بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي.
2. ضرورة إجراء تنسيق مستمر بين الجهات المسؤولة عن تخطيط التعليم العالي وتخطيط القوى العاملة والتخطيط الاقتصادي، لصياغة المقترحات الكفيلة بتحقيق نوع من التوافق بين المؤهلات المطلوبة في سوق العمل والمؤهلات المعروضة من قبل مخرجات التعليم العالي.
3. ضرورة الاهتمام برفع نوعية التعليم، وعدم التركيز على التوسع الكمي فقط بما يحقق التقدم العلمي.
4. ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي بوضع سياسات تضمن تحديد المهارات التخصصية لنجاح الخريج في الوظيفة عند تصميم برامجها العملية، وتوصيف مقرراتها الدراسية.
5. يجب أن يمتلك الخريجون المعارف والمهارات الضرورية للقيام بوظائفهم، والقدرة على التعامل مع المشكلات وحلها وتحمل أعباء العمل.
6. العمل على إيجاد خطة شاملة لتطوير الاقتصاد الليبي الذي يأتي من ضمنه متطلبات سوق العمل لاستيعاب خريجي التعليم الجامعي في جميع التخصصات المختلفة سواء في القطاع العام أم الخاص.

المراجع

المصادر العربية:

أبوجلالة، عبدالمالك، خالد عيسى، جمال صلاح. (2014). الموائمة بين نظم التعليم التقني العالي وسوق العمل. مجلة العلوم والتقنية. العدد (1).

الأسطي، ربيعة عبدالله. (2009). أثر الإصلاح الاقتصادي على أسواق العمل العربية تحليل لبعض البلدان العربية. رسالة ماجستير غير منشورة. أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس.

بأفضل، الغامدي. صباح عبدالله محمد. حنان عبدالله سحيم. (2016). المواءمة بين مخرجات تعليم قسم اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز فرع الكليات وحاجات سوق العمل. أبحاث ودراسات الندوة التي أقامها مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية بعنوان "اللغة العربية لغة العلم رمز الهوية".

الخميسي، سلامة. (2007). معايير جودة المدرسة الفعالة في ضوء منحى النظم: رؤية منهجية. اللقاء السنوي الرابع عشر "الجودة في التعليم العام". المملكة العربية السعودية.

داغر وأخرون .(2016)، درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل ."مجلة دراسات العلوم التربوية (43(5).

الدلو، حمدي أسعد. (2016). استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين. رسالة ماجستير. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا. جامعة القصى. غزة.

الربيعي، فلاح خلف على. (2021). تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا. منشورة في موقع مركز دراسات الوحدة العربية. تاريخ النشر 2021/10/20.

زقاوة، أحمد. (2017). البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل. مجلة التنمية البشرية. العدد (7).

الشبه، حدود، رمضان عبدالله، مصطفى مسعود. (2015). أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا. المجلة الجامعة. العدد (17). المجلد الثالث.

الطائي، العبادي وآخرون. (2008). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. الطبعة الأولى. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. عمان الأردن.

الظالمي، محسن وأخرون. (2012). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط. مجلة الإدارة والاقتصاد. جامعة المستنصرية العدد(90).

عبدالمالك وآخرون، جمال صلاح. (2014). حول تطوير نظم ومناهج التعليم التقني العالي. مجلة العلوم والتقنية. العدد (1) .

عشيبة، فتحي درويش (2000). الجودة الشاملة وإمكانيات تطبيقها في التعليم الجامعي المصري. دراسة تحليلية في تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة. المؤتمر السنوي لكلية التربية. جامعة حلوان. 27-26 مايو.

علوان، قاسم. (2007). إدارة الجامعات في ضوء معايير الجودة الشاملة، مجلة اتحاد الجامعات العربية. العدد (4). عمان الأردن.

كاهي، مبروك. (2011). مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل دراسة ميدانية لخريجي جامعة قاصدي رباح ورقلة. مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر.

مجيد، الزيادات. سوسن شاكر. محمد عواد. (2008). الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي. الطبعة الأولى. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. المملكة الأردنية الهاشمية.

المسماري، عاشور عمر. (2008). المتطلبات الفنية لإنشاء مراكز التدريب المهني العصرية. منشورات جامعة عمر المختار. البيضاء.

المهنكر، على سعيد. (2017). جودة التعليم وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي. بحث مقدم إلى الملتقى الثاني لجمعية الدراسات والبحوث من أجل اتحاد المغرب العربي الكبير (جودة التعلم المغاربي: التحديات والرهانات. 3 – 4 مايو. تونس.

الهسي، جمال. (2012). واقع إعداد المعلم في كليات التربية بجامعات قطاع غزة في ضوء معايير الجودة الشاملة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة الأزهر. غزة.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. (2009). دليل التقويم والاعتماد للبرنامج التعليمي في مؤسسات التعليم العالي، الإصدار الأول، يناير.

ثانيا: المصادر الاجنبية:

Haksen & others, 2000,"Service management and operations", 2ns edition, prentice-hall upper saddle river, new jersey.